حوكمة الجامعات: مدخل لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، جامعة أحمد دراية (أدرار، الجزائر) أنموذجاً

University Governance : Introduction to TQM in Higher Education, Case of study, University Ahmed Deraya (Adrar, Algeria)

د. بن العارية حسين
جامعة أحمد دراية، أدرار
hbenlaria@yahoo.fr

أ. بلبالي عبد السلام
جامعة أحمد دراية، أدرار
abdble@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/02/02 تاريخ القبول: 2018/04/20

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطبيق مفهوم حوكمة الجامعات كمدخل لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي دراسة تطبيقية على جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر للسنة الجامعية 2017/2016. استخدم الباحثان استبيانه للإجابة على واقع تطبيق الجودة الشاملة للوصول للإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي جامعة أدرار أنموذجا، شملت الدراسة فئة الطلبة، الأساتذة والإداريين، توصلت الدراسة إلى أنه هناك إدراك بمفهوم وأهمية حوكمة الجامعات كأساس لإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، وبأنه يوجد تطبيق لحوكمة الجامعات داخل الجامعة، كما أن التعليم العالي في جامعة أحمد دراية–أدرار يمتاز بالجودة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، جامعة، الجودة الشاملة، تعليم عالي، جامعة أحمد دراية .

Abstract :

This research aims to study the application of the concept of university governance as an input to the management of total quality in higher education, A field study Ahmed Draya University – Adrar, the academic year 2016/2017 . The researchers used questionnaire to answer the reality of the application of total quality to achieve comprehensive management in higher education. Adrar University as a model, the study included students, professors and administrators. The study concluded that there is a recognition of the concept and importance of university governance as a basis for total quality management of higher education at Ahmed Draya Adrar University. There is application for university governance within the university, and higher education at the University of Ahmed Draya -Adrar is characterized by quality.

Key Words: *University, Governance, Total Quality, Higher Education, Ahmed Draya University.*

JEL Classification : A22 ; I12 ; I23 ; K49

* مرسل المقال: بلبالي عبد السلام (abdble@yahoo.com).

المقدمة:

تحتاج العديد من المؤسسات في الواقع إعادة النظر في ادارتها وتسييرها لما يحل فيها من فساد ووقوعها تحت ضغوط كبيرة نتيجة تضارب المصالح بين مسيرها وعمالها، أيضا استغلال السلطة والمنصب في توفير الاحتياجات وقضاء المصالح الشخصية، وعليه جاء مايسمى بحوكمة المؤسسات كحل لمواجهة الفساد الإداري بمعنى قيام أمور المؤسسة وتسييرها وفق ضوابط ومبادئ مسبقة تحول بين التفكير والتطبيق لأمور خارج عن القانون وهذا لتحفيز التسيير نحو مزيد من الضبطية لتحقيق احسن أداء للمؤسسة.

في هذا الصدد لم يقتصر مفهوم الحوكمة فقط على المؤسسات الربحية بل شملت أيضا المؤسسات غير الربحية على مثال ذلك الجامعات كونها تسعى لتقديم خدمات اجتماعية كهدف اسمى وأولى لها.

وعليه يحاول الباحثان من خلال هاته الورقة العلمية نقل مفهوم حوكمة المؤسسات إلى المؤسسة التعليمية (الجامعة)، للوصول إلى إدارة ناجعة ومتمكنة في تحقيق الأهداف واستغلال الأمثل للموارد المتاحة للوصول لمخرجات تعليمة (إطارات، كفاءات) ذات جودة متمكنة ومؤهلة ومطلوبة في سوق العمل، وأيضا معرفة مدى إمكانية تطبيق مفهوم الحوكمة داخل الجامعة وهذا من خلال الدراسة التطبيقية على جامعة أحمد دراية –أدرار–الجزائر، بحيث جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما واقع تطبيق حوكمة الجامعات للوصول لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بجامعة أحمد دراية –أدرار– الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما مدى إدراك مفهوم وأهمية حوكمة الجامعات كأساس لإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي بجامعة أدرار ؛
- ما مدى تطبيق حوكمة الجامعات بجامعة أدرار ؛
- ما مدى جودة التعليم العالي في جامعة أدرار.

فرضيات الدراسة:

- هناك إدراك بمفهوم واهمية حوكمة الجامعات كأساس لإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي بجامعة أدرار ؛
- تطبق جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر مفهوم حوكمة الجامعات؛
- تمتاز جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر بالجودة في التعليم العالي.

أهداف الدراسة:

- الإلمام بمفهوم حوكمة المؤسسات بصفة عامة وحوكمة الجامعات بصفة خاصة؛
- فهم وتوضيح العلاقة بين حوكمة الجامعات وإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي؛
- التعرف على اهداف الحوكمة الجامعية؛
- الوقوف على واقع تطبيق الحوكمة في جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر؛
- التعرف على مدى جودة التعليم في جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود الموضوعية في حوكمة الجامعات كمدخل لادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، أما الحدود المكانية دراسة اراء الطلبة، الأساتذة، الإداريين بجامعة أدرار-الجزائر، أما الحدود الزمنية السنة الجامعية 2017/2016، كما أن فترة توزيع الاستبيانة ابتدأت من تاريخ 2017/06/05 إلى 2017/06/15 . وذلك بدءاً من اعداد الاستبيان وتحضيره، مروراً بنشره على الشبكة الالكترونية وتحصيل النتائج.

منهج البحث: لإنجاز هذا البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي وهذا للإطلاع على الجوانب النظرية لحوكمة المؤسسات بصفة عامة وحوكمة الجامعات بصفة خاصة، وكذا إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي، كما تم استعماله في الجانب التطبيقي من خلال استعمال أداة الاستبيان للوقوف على اراء العينة، ومن ثم تحليله باستخدام الأساليب الإحصائية وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج التي من خلالها تم تقديم الاقتراحات والتوصيات.

الدراسات السابقة: من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والتي تتعلق بموضوع البحث نلاحظ أن هذه الدراسات تختلف حسب نظرة كل باحث ونذكر منها:

- **واقع الحوكمة في جامعة القدس** (حلاوة ونداء، 2013، 84-99)، حاول الباحثان في هذه الدراسة التحقق من استخدام اساليب الحوكمة الجامعية في جامعة القدس خلال الفصل الثاني 2010/2009 للفترة مابين 2010/02/10 إلى 2010/06/10 شملت الدراسة كافة الكليات ومعاهد في الجامعة، والذي يبلغ عددها 14000 طالب، 1000 موظف، وذلك للحصول على اغراض الجودة في مخرجات التعليم العالي، ومن خلال تحليل نتائج الاستبيانة المستخدمة توصل الباحثان إلى أن الأمن الوظيفي ورواتب تتناسب مع المستوى المعيشي، الرضا الوظيفي، نظام الأتعاب والتعويضات، الإجازات، ليست بالمستوى المطلوب، وأما عن تشجيع البحث العلمي وطرق الاتصال حصلت على درجة ممتاز، كما أوصت الدراسة بعدم التمييز بين الموظفين في المعاملة، وتنمية المصادر المالية التي تساعد في حل جميع البنود التي حصلت على درجة ضعيف، مثل الرواتب والمستحقات.
- **واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء هيئتين الإدراية والأكاديمية العامليين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** (منال، 2014، 114-148)، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض للفصل الثاني من السنة الجامعية 1434-1435هـ، وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية –إن وجدت- تبعا لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية) ويتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والبالغ عددهم 4680، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع المعلومات، واحتوت على ثلاثة محاور شملت اثنتين وسبعين عبارة، وتم توزيعها على عينة عشوائية، يبلغ عددها 650 وبنسبة 13.9 من مجتمع الدراسة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى : أن واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية متحقق بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي 3.06 و إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة، في واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الإمام تعود إلى اختلاف المؤهل وسنوات الخبرة

والوظيفة الحالية. كما قدمت الدراسة توصيات اهمها : اصدار لوائح وتشريعات خاصة بمعايير ومبادى الحوكمة الجامعية، وإلزام الإدارات والمجالس داخل الجامعة بالعمل بها وأيضا إنشاء لجان مستقلة داخل الجامعة لمتابعة تنفيذ معايير الحوكمة وتقييمها.

- **الإتجاهات الحديثة للحوكمة في قطاع التعليم العالي بالجزائر دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة مولاي الطاهر سعيدة** (علالي، 2015)، حاولت الباحثة في هاته الدراسة الوصول إلى مدى تطبيق المؤسسات الجامعية الجزائرية مبادئ الحوكمة من منظور كل من الأساتذة، الطلبة والإداريين لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، ومن خلال تحليل نتائج الاستبانة تم التوصل إلى أن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تطبق الحوكمة من منظور اصحاب المصلحة (الأساتذة، الطلبة والإداريين) وذلك من خلال قدرتهم على التعامل مع بعضهم معاملة متساوية، كما اوضحت نتائج التحليل الاحصائي لإجابات العينة أن الحوكمة الجامعية تمثل اهمية كبيرة في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تطبيق ضمان الجودة.
- **اطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة** (يعقوب، 2017)، هدفت الدراسة إلى استقصاء حوكمة الجامعات من حيث معناها ومراحل تطبيقها، ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، ومن خلال مراجعة الباحث للأدب السابق الورقي والإلكتروني للموضوع وتحليله، خلصت الدراسة إلى أن حوكمة الجامعات هي كتلة متكاملة تخلق التوازن داخل العمل الذي يسبب فقدانه خلل كبيراً في الجامعة، إذ يشارك في الحوكمة، مجلس الحوكمة المكون من مجالس الأمناء والجامعة والعمداء والأقسام العلمية، ويشارك في الحوكمة أيضا المديرون والأساتذة والطلبة واعضاء من المجتمع المحلي، وبينت الدراسة أن للحوكمة ثلاث قواعد أساسية يجب أن تسير عليها الجامعة وتطبقها بإحكام هي: الشفافية والمساءلة والمشاركة، كما عالجت الدراسة مراحل تطبيق الحوكمة في الجامعات، وخلصت إلى مجموعة من المؤشرات الدالة على مدى تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة.

المحور الأول : الإطار النظري النظري لحوكمة الجامعات وادراة الجودة الشاملة للتعليم العالي

1. حوكمة المؤسسات

1.1. مفهوم حوكمة المؤسسات:

قد لا يوجد تعريف موحد لكل من مصطلح الحوكمة وحوكمة المؤسسات وعليه قد تعددت المفاهيم حسب نظرة كل باحث وكل جهة وفيما يلي نطرح مجموعة من التعاريف وهي كالتالي:

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "هي نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة" (Christaine, 2003, 75)

تعريف البنك الدولي عبر على أنها "الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل". (محسن ، 2005، 54).

تعريف مؤسسة التمويل الدولية عرفتها على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".(IFC, 2005, 7).

كما عُرفت الحوكمة أيضاً بأنها هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" (عبد العال، 2007 ، 4).
وعرفت بأنها مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم. (عبد الوهاب وشحاتة، 2007، 18-19)

وعرفت بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى (مصطفى سليمان، 2009، 18).
وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين "، وبمعنى أخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نُظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية".(الجوزي، 2008).

أما في الجزائر حوكمة المؤسسات أُطلق عليها مصطلح الحكم الراشد وقد عرفه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في مارس 2009 " يعتبر تلك العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها ومراقبتها "(GOAL08، 2017)، وكذلك عرفها على إنها "عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة علي ذلك".(GOAL08 ، 2017، 16).

1. 2. خصائص حوكمة المؤسسات

لحوكمة المؤسسات مجموعة من الخصائص منها مايلي (صديقي، 2012، 5 – 6):

- **الانضباط:** وهو أن تحرص المؤسسة على إتباع السلوك الأخلاقي في كل العمليات والأنشطة والقرارات التي تتخذها.
- **الشفافية:** المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في المؤسسة.
- **الاستقلالية:** يقصد بها الفصل بين الملكية والإدارة وكذا استقلالية الرقابة عن التنفيذ ويتحقق ذلك من خلال:
  - وجود رئيس مجلس الإدارة مستقل عن الإدارة العليا.

- وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.
- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

- **المساءلة:** أي أن كل مسؤول في المؤسسة مُعرض للمساءلة عن عمله أمام المساهمين.
- **المسؤولية:** تتبع هذه المسؤولية من إدراك الشركة لحقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين التنظيمية.
- **العدالة:** أي أن يُعامل مختلف الأطراف بالتساوي وخاصة مساهمي الأقلية.
- **المسؤولية الاجتماعية:** وهي أن تتحمل المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مجتمعها الداخلي (عمال، مسيرون، مساهمون ....)، واتجاه مجتمعها الخارجي (زبائن، جمعيات، جماعات المحلية ....).

2. حوكمة الجامعات.

2. 1. تعريف حوكمة الجامعات:

يُقصد بها قدرة الجامعات على تحقيق أهدافها بمستوى عال من الجودة، وتحسين أدائها باتباع خُطط فاعلة، وأساليب مناسبة من خلال الإدارة الرشيدة.(منال، 2014، 117).

2. 2. أهداف حوكمة الجامعات:

تعزيز فاعلية الجامعات، وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية من خلال تكوين بيئة صالحة للعمل.

- وضع القوانين والقواعد التي يسترشد بها قيادات ومسؤولي الجامعات في تولي الأعمال الإدارية، بما يكفل الديمقراطية والعدالة لجميع الأطراف المعنية.
- تعزيز مشاركة جميع الأطراف من الأعضاء الأكاديميين والإداريين، والقيادات، والطلاب في عمليات صنع القرارات.
- تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين في الجامعات، للحصول على أداء مرتفع من جميع الفئات.
- توفير حق المحاسبة والمساءلة لجميع الأطراف المستفيدة من وجود الجامعات.
- تحقيق الشفافية من خلال العمل وفق آليات، وأطر تتسم بالوضوح، وتُمكن العاملين من ممارسة أعمالهم بشكل كامل، ومساعدتهم على العطاء، والمشاركة الفاعلة في جميع الأنشطة داخل وخارج الجامعات.(منال، 2014، 119).

3. الجودة الشاملة للتعليم العالي

3. 1. تعريف إدارة الجودة الشاملة:

يرجع أصل مصطلح الجودة لغة إلى كلمة جُود وتعني نقيض الرديء، أي الجيد، ويقال جاد الشيءُ جُودَةٌ جَودَةٌ اي صار جيداً. (ابن منظور، 1981، 720).

أما إدارة الجودة الشاملة تعني تعريف فلسفة الشركة لكل فرد فيها، كما تعمل على تحقيق دائم لرضا العميل من خلال دمج الأدوات والتقنيات والتدريب ليشمل تحسناً مستمراً في العمليات داخل الشركة، مما سيؤدي إلى منتجات وخدمات عالية (دودين، 2014، 27).

وتعرف أيضا على أنها "مجموعة الأنشطة والأساليب والممارسات التي يقوم بها العاملين لتسهيل شؤون المؤسسة التربوية لتحقيق الأهداف المنشودة في جميع مجالات العملية التعليمية".(الطائي وآخرون، 2009، 184).

أما تعريفها على أساس الكلمات فهو على النحو التالي:

إدارة: تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة كافة النشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة، كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة وتوفير الموارد اللازمة.

الجودة: تلبية متطلبات العميل وتوقعاته.

الشاملة: تتطلب مشاركة واندماج كافة موظفي المنظمة، وبالتالي ينبغي إجراء التنسيق الفعال بين الموظفين لحل مشاكل الجودة ولإجراء التحسينات المستمرة (دودين، 2014، 27).

3. 2. تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

هي ترجمة لإحتياجات وتوقعات مستخدمي –العمالة– خريجي الجامعات كمخرجات للنظام التعليم في كل كلية إلى خصائص ومعايير محددة في الخريج تكون أساسا لتصميم وتنفيذ برامج التعليم مع التطوير المستمر لها. (الطائي وآخرون، 2009، 185).

كما أنها جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال التربوي لرفع مستوى المنتج التربوي (الطالب)، بما يتناسب مع متطلبات المجتمع، وبما تستلزمه هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التربوي من خلال جهود كل العاملين في مجال التعليم. (الطائي وآخرون، 2009، 185-186).

وتُعرف أيضاً بأنها جملة الخصائص أو العمليات أو المخرجات التي تُلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم ويتحقق ذلك من خلال التوظيف الفاعل لجميع العناصر البشرية والمادية بالمؤسسة التعليمية، من أجل توجيه مسار تلك المنظومة من حيث الأهداف الاستراتجية (السياسات التعليمية) لهذه المنظومة والقيادة التربوية والمعلمون والعاملون والمبنى المدرسي والمناهج الدراسية باهدافها ومحتواها واستراتجيات تدريسها، بالإضافة إلى تطوير نظم الامتحانات وأساليب التقويم المستخدمة، كي تحقق المنظومة التربوية أهداف المجتمع وآماله، وتواكب التطورات العلمية المتسارعة التي يتسم بها هذا العصر. (مجدي وآخرون، 2011، 11).

3. 3. اهمية الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية: تتمثل أهمية الجودة في المؤسسات التعليمية فيما يلي (الطائي وآخرون، 2009، 195):

- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجاته والوفاء بتلك الاحتياجات؛

- اداء الاعمال بشكل صحيح، وفي اقل وقت وباقل جهد واقل تكلفة؛
- تنمية العديد من القيم التي تتعلق بالعمل الجماعي والعمل الفريق؛
- اشباع حاجات المتعلمين وزيادة الاحساس بالرضى لدى جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية؛
- تحسين سمعة المؤسسة التعليمية في نظر الأساتذة والطلبة وافراد المجتمع، وتنمية روح التنافس والمبادرة بين المؤسسات التعليمية المختلفة؛
- تحقيق جودة المتعلم سواء في الجوانب المعرفية أو المهارية أو الأخلاقية؛
- بناء الثقة للعاملين في المؤسسة ككل وتقوية انتمائهم لها؛
- توفير المعلومات ووضوحها لدى جميع العاملين؛
- تحقيق الترابط الجيد والإتصال الفعال بين الاقسام والإدارات والوحدات المختلفة بالمؤسسة التعليمية؛
- الإسهام في حل كثير من المشكلات التي تعيق العملية التعليمية في المؤسسة؛
- تنمية العديد من المهارات لدى أفراد المؤسسة التعليمية مثل مهارة حل المشكلة وتفويض الصلاحيات وتفعيل النشاطات وغيرها؛
- تحقيق الرقابة الفعالة والمستمرة لعملية التعلم والتعليم؛
- تحقيق مكاسب مالية وخبرات نوعية للعاملين في المؤسسة التعليمية ولأفراد المجتمع المحلي والإستفادة من هذه المكاسب والخبرات وتوظيفها في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

3. 4. أهداف الجودة الشاملة في التعليم العالي:

تتعدد وتختلف اهداف الجودة الشاملة في مؤسسات التعيلم العالي وفيما يلي أهم الأهداف (العبادي وآخرون، 2009، 488-489):

- ضبط وتطوير النظام الإداري بالجامعة نتيجة لتوصيف الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل فرد في النظام الجامعي وحسب قدراته ومستواه؛
- الإرتقاء بمستوى الطلبة الأكاديمي والانفاعلي والاجتماعي والنفسي والتربوي باعتبارهم أحد مخرجات النظام الجامعي؛
- تحسين كفايات المشرفين الأكاديميين ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين من خلال التدريب المستمر؛
- توفير جو التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين جميع العاملين في النظام الجامعي؛
- تطوير الهيكلة الإدارية للجامعة بطريقة تسهيل التعلم بعيداً عن البيروقراطية وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات التعليمية؛
- رفع مستوى الوعي لدى الطلبة اتجاه عملية التعلم وأهدافه مع توفير فرص ملائمة للتعلم الذاتي بصورة اكثر فاعلية؛

- النظرة الشمولية لعملية التعليم من كافة جوانبها والابتعاد عن التجزئة بين عناصر التعليم الجامعي مع الأخذ بعين الإعتبار عمليات التدريب المستمر لكافة المعنيين والمشاركين من أجل التطوير والتحسين للوصول إلى مخرجات تعليمية ملائمة ذات صبغة تنافسية؛
- زيادة الإحترام والتقدير المحلي والاعتراف العلمي بالمؤسسات لما تقدمه من خدمة مختلفة للطلبة والمجتمع من خلال المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

3. 5. متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم:

تتمثل متطلبات الجودة في التعليم في النقاط التالية (مجدي وآخرون، 2011، 15-16):

- ضرورة التوصل إلى منظومات متكاملة من المعايير القياسية؛
- توافر أدوات وأليات تقويم وفقا للمعايير العالمية؛
- إعداد دراسات حول إجراءات التقويم الداخلي والخارجي للمؤسسة التعليمية؛
- تقويم مستوى أداء المؤسسة التعليمية، وتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف في العملية التعليمية، وفقاً لمعايير ومؤشرات الاعتماد، واقتراح توصيات فيما يتعلق بكيفية تحسين أداء المؤسسة وتطوير البرامج التعليمية وتحديثها؛
- إعداد تقرير تقييمي عن اداء المؤسسة التعليمية، يطلع عليه المعنيون، ويتضمن مستوى أداء المؤسسة وتحقيقها للاهداف المعلنة برسالتها المحددة، والاقتراحات المتعلقة بتحسين جودة أدائها؛
- إتاحة الفرصة للمؤسسة التعليمية لتحسين ادائها، ومراجعتها مرة اخرى خلال مدة محددة؛
- استمرارية عملية التقويم، سعياً لتطوير أداء المؤسسة التعليمية، وتحقيق معايير الجودة المنشودة.

4. علاقة حوكمة الجامعات بالجودة الشاملة للتعليم العالي

يتوقف نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي كخطوة أولية وأساسية على ضرورة إحداث تغييرات هامة وشاملة في مختلف مجالات نظام التعليم العالي، فالجامعة تُعتبر مشروع يتطلب تسييراً محكماً، وهذا بالوقوف على الإدارة الجيدة له بغية الوصول للنتائج المرجوة، كما يجب أن تكون إدارة الجامعة فعالة وتُدار بمسؤولية في السعي لتحقيق اهداف استراتجية طويلة الأجل تتسق مع مهامها وأهدافها ويشمل ذلك المساهمات الإجتماعية التي يقدمها قطاع التعليم العالي عن طريق التعليم والبحث والمشاركة في قطاع الأعمال، فضلاً عن الفوائد التي يوفرها القطاع من حيث النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والنهوض الاكاديمي والحضاري، من هذا المنطلق ونظراً للأهمية التي تكتسيها الحوكمة لضمان جودة الشاملة في التعليم العالي، يتسنى لنا أن نذكر بعض أهداف هذا الربط بينهما وهي كما يلي: النجاح في تحقيق مهام الجامعة؛ التشغيل الأمثل والفعال للجامعة؛ ممارسة السيطرة الفعالة؛ وعي الأساتذة والإداريين والطلبة في صنع القرار الإداري؛ تضمن الحوكمة الرشيدة مستويات ثقة كبيرة بين أصحاب المصلحة والجامعة؛ ضمان التطوير المستمر وتعزيز هياكل الحكم داخل الجامعة؛ زرع روح المبادرة والعمل الجماعي بين

العمال داخل الجامعة؛ تقوية العلاقة بين قطاع التعليم العالي والمجتمع؛ تأمين رفاهية المجتمع والمحيط الخارجي؛ تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ الحفاظ على الجامعة.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

1. توصيف البيانات ومنهجية الدراسة

1. 1. مجتمع الدراسة:

عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي والعملي، بحيث تمثل مجتمع الدراسة أربعة فئات وهي كالتالي: الطلبة، الأساتذة، الإداريين، الأساتذة الإداريين.

1. 2. عينة الدراسة:

تم وضع الاستبانة في الشكل الالكتروني وهذا بالاستعانة بالموقع Google Drive بحيث تم إرسال ونشر الاستبانة للوصول للمعنيين سواء عن طريق الإيميل أو مواقع التواصل الاجتماعي، تمثلت فترة استقبال الردود من تاريخ 2017/06/10 إلى2017/06/15، بحيث تم تسجيل 210 إجابة.

1. 3. البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة البيانات:

للإجابة على الأسئلة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم نقل المعطيات إلى البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.V23 نسخة 23، وهذا بعد تنزيل البيانات المجمعة من موقع Google Drive، وتحديداً فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **مقاييس النزعة المركزية:** المتوسط الحسابي وهذا من أجل التعرف على أهمية العبارات الواردة في الاستبيان، وأيضاً الانحراف المعياري لقياس درجة تشت قيم الإجابات لمجتمع الدراسة عن المتوسط الحسابي لكل فقرة.
- **اختبار t-test**: (One sample t-test): تم استخدامه في اختبار الفرضيات.
- **اختبار الفاكرونباج:** تم استخدامه لاختبار مدى الاعتماد على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.

1. 4. تحكيم الاستبيان:

بعد صياغة الباحثان للاستبيان خاصة أسئلة المجموعة الأولى والثانية، أما يخص المجموعة الثالثة فتم نقل الأسئلة من استبيان سابق موجود على الانترنت- استبانة تقييم جودة الخدمات التعليمية، https://www.mu.edu.sa/ar وذلك بعد إدخال بعض التعديلات عليها، تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين للتحكيم، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات؛
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

وبناءًا على أراء المحكمين تم صياغة الاستبيان في شكله النهائي.

1. 5. اختبار ثبات الاستبيان بطريقة الفا كرونباج:

من أجل قياس مدى ثبات أداة القياس ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحثان اختبار ألفا كرونباج للاتساق الداخلي، إذ تم استخدام معامل ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبيان، وحسب الجدول رقم (01) بلغت اعتمادية الاستبيان حسب معيار ألفا كرونباج 0.951، وهي نسبة ممتازة وذات اعتمادية لنتائج الدراسة الحالية.

الجدول رقم (01) قيمة معامل الثبات ألفا كرونباج لعينة الدراسة

عدد الفقرات	معامل الثبات الفا كرونباج
41	,951

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

1. 6. محتوى الاستبيان:

احتوى الاستبيان على مقدمة لأجل تقديم موضوع الدراسة للمستقصى منهم، وتعريفهم بهدفها الأكاديمي وتشجيعهم على المشاركة، وإعطاء لمحة عن موضوع الدراسة، وتوضيح أن جميع البيانات ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط، كما احتوى الاستبيان على جزأين من الأسئلة:

الجزء الأول خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية للأفراد عينة البحث؛

الجزء الثاني متعلق بالأسئلة الخاصة بفرضيات الدراسة حيث قسم هو الأخر إلى ثلاث مجموعات.

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الثلاثي والذي يحمل ثلاث إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد اراء افراد العينة لفقرات الاستبيان، ويسهل بالتالي ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (02) ترميز الإجابات حسب معيار ليكارت الثلاثي

الاستجابة	موافق	محايد (موافق بحذر)	غير موافق
الوزن النسبي	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين

2. نتائج الدراسة التطبيقية

2. 1. النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة: نحاول التطرق إلى الخصائص الديمغرافية للعينة التي شاركت في الاستبيان عن طريق التطرق للمعلومات الشخصية لأفراد هذه العينة من حيث (الجنس، المؤهل العلمي والمهنة أو الوظيفة) وذلك ما تبينه الجداول التالية:

جدول رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

		التكرار	النسبة المئوية	النسبة الكلية
القيمة	ذكر	135	64,3	64,3
	أنثى	75	35,7	100,0
	المجموع	210	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

يشير الجدول رقم (03) إلى أن 64.3 % من العينة ذكور، و35.7% إناث.

جدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

		التكرار	النسبة المئوية	النسبة الكلية
القيمة	ليسانس	119	56,7	56,7
	ماستر أو ماجستير	65	31,0	87,6
	دكتوراه	26	12,4	100,0
	المجموع	210	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

يظهر الجدول رقم (04) إلى أن 56.7% من العينة مؤهلهم العلمي ليسانس، و31% ماستر أو ماجستير و12.4% دكتوراه.

جدول رقم (05) توزيع أفراد العينة حسب المهنة أو الوظيفة

		التكرار	النسبة المئوية	النسبة الكلية
القيمة	طالب	170	81,0	81,0
	أستاذ	18	8,6	89,5
	إداري	14	6,7	96,2
	أستاذ+إداري	8	3,8	100,0
	المجموع	210	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

يبين الجدول (05) إلى أن 81% من عينة الدراسة مهنتهم أو وظيفتهم طالب، و8.6% أستاذ و6.7% إداري و3.8% أستاذ+إداري.

2. 2. النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه فقرات الاستبيان: نحاول وصف إجابات عينة الدراسة بخصوص كل مجموعة من مجموعات أسئلة الاستبيان والتي تمثل فرضيات الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع الفقرات الاستبيان ثم استنتاج اتجاه العينة لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وحسب مقياس ليكارت الثلاثي فإن:

- الرأي غير الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1 إلى 1.66؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1.67 إلى 2.33؛
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2.34 إلى 3.

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى: يبين الجدول رقم (06) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول مدى إدراك مفهوم وأهمية حوكمة الجامعات كأساس لإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر

الجدول رقم (06) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
يوجد نظام داخل الجامعة يحدد العلاقات بين الطلبة والإداريين والمسؤولين والأساتذة	2,2190	,89101	محايد
يوجد نظام يتم من خلاله توجيه أهداف الجامعة ومراقبتها	2,2476	,85034	محايد
تلتزم إدارة الجامعة بالمسؤولية والنزاهة والشفافية	1,9619	,84064	محايد
القوانين والأنظمة التي تربط بين كل المسؤولين والطلبة وهيئة التدريس داخل الجامعة تمتاز بالوضوح	1,8762	,87162	محايد
دائما ما تهتم الجامعة بالتسيير الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للوصول إلى أقصى الأهداف مع ضمان حقوق أصحاب المصلحة	1,9095	,82218	محايد
توضح أنظمة وتعليمات الجامعة مهمات كل موظف في الجامعة وواجباته	2,5286	,74605	موافق
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بالفرضية الأولى	2.1238	,58035	محايد

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

يظهر الجدول رقم (06) نتائج أفراد العينة حول مدى إدراك مفهوم وأهمية حوكمة الجامعات كأساس لإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، يلاحظ من النتائج والتي يبينها الجدول بأن أنظمة وتعليمات الجامعة توضح مهمات كل موظف بالجامعة وواجباته، وهذا بمتوسط حسابي 2,5286 وانحراف معياري 0,74605، أما العبارات الباقية اتجهت إجاباتها نحو الحياد.

أما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الأولى فهو 2.1238 و 0,58035 على الترتيب، بحيث اتجاه الإجابات خلص نحو محايد.

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثانية: يبين الجدول رقم (07) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق حوكمة الجامعات بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر.

الجدول رقم (07) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثانية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
مبدأ الانضباط			
يلتزم أفراد الأسرة الجامعية بقواعد السلوك المهني	2,1524	,91013	محايد
تحرص الجامعة على إتباع السلوك الأخلاقي في كل الأنشطة، العمليات والقرارات التي تتخذها	2,4000	,79592	موافق
يتم احترام جميع حقوق الطلبة والأساتذة داخل الجامعة	1,9238	,91448	محايد
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ الإنضباط	2,1587	,69798	محايد
مبدأ الشفافية			
توفر الجامعة باستخدامها الحوكمة صورة واضحة للأعمال المنجزة (القرارات، النتائج)	2,1905	,76522	محايد
يؤدي استخدام الحوكمة داخل الجامعة إلى إعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث فيها	2,4286	,74316	موافق
تحل المشكلات في الجامعة بشفافية	1,9095	,83374	محايد
تتسم المعلومات التي تقدمها الجامعة بالشفافية	2,0619	,81316	محايد
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ الشفافية	2,1476	,58459	محايد
مبدأ المساءلة			
توجد هيئة داخل الجامعة لمساءلة العمال	2,1667	,75510	محايد
تطبق الجامعة نظاماً للمساءلة على المستويين الفردي والجماعي	2,0667	,66730	محايد
تضع الجامعة معايير واضحة لتقييم الأداء للهيئتين الأكاديمية والإدارية	2,1095	,85973	محايد
أي مسؤول في الجامعة معرض للمساءلة في عمله أمام كل من هيئة التدريس والطلبة	1,8762	,86057	محايد
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ المساءلة	2,0548	,61479	محايد
مبدأ المسؤولية			
تحرص الجامعة على تطبيق اللوائح والقوانين التنظيمية (القانون الداخلي للجامعة)	2,5048	,74659	موافق
توفر الجامعة نظاما للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل بالجامعة	2,3714	,80972	موافق
تحرص الجامعة على ضمان حقوق جميع المستويات(الطلبة، هيئة التدريس، العمال)، وتوفير الجو المناسب لهم	2,0143	,92015	محايد
توظف الجامعة الأنظمة والتعليمات بما يحقق فاعلية الجامعة	2,2952	,73105	محايد
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ المسؤولية	2,2964	,64281	محايد

مبدأ العدالة			
تُعامل الجامعة مختلف الأطراف بالتساوي	1,8190	,88346	محايد
تطبق التعليمات والأنظمة على الموظفين دون تمييز	2,0286	,85792	محايد
تطبق التعليمات والأنظمة على الطلبة دون تمييز	1,8762	,93517	محايد
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ العدالة	1,9079	,80071	محايد
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بالفرضية الثانية.	2,1220	,55079	محايد

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

يظهر الجدول رقم (07) نتائج أفراد العينة حول مدى تطبيق حوكمة الجامعات بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، بحيث سوف نناقش النتائج حسب كل مبدأ.

- **مبدأ الانضباط:** يلاحظ من النتائج أن الجامعة تحرص على إتباع السلوك الأخلاقي في كل الأنشطة والعمليات والقرارات التي تتخذها وهذا بمتوسط حسابي 2.4 وانحراف معياري 0.79529، كما اتفقت أراء العينة بالحياد بالتزام الأسرة الجامعية بقواعد السلوك المهني وأيضا احترام جميع حقوق الطلبة والأساتذة داخل الجامعة بمتوسط حسابي (2.15) (1.92) وانحراف معياري (0.91) (0.914) على الترتيب، كما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ الانضباط فهو (2.1587) (0.69798) على الترتيب باتجاه محايد.
- **مبدأ الشفافية:** اتفقت أراء العينة بالموافق بأن استخدام الحوكمة داخل الجامعة يؤدي إلى إعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث فيها بمتوسط حسابي وانحراف معياري (2.4286) (0.74316) على الترتيب، كما اتفقت بالحياد على أن المشكلات تُحل في الجامعة بشفافية وأيضاً بأن المعلومات التي تقدمها الجامعة تتسم بالشفافية، أما يخص الاتجاه لآراء العينة حول مبدأ الشفافية كان بالحياد ومتوسط حسابي وانحراف معياري (2.1476) (0.58459) على الترتيب.
- **مبدأ المساءلة:** اتجهت اراء العينة كلها بالحياد نحو جميع الأسئلة المتعلقة بهذا المبدأ، بحيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ المساءلة قدرت (2.0548) (0.61479) على الترتيب.
- **مبدأ المسؤولية:** اتجهت اراء العينة بالموافق بأن "الجامعة تحرص على تطبيق اللوائح والقوانين التنظيمية" "وتوفير الجامعة نظاما لإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل بالجامعة" وهذا بمتوسط حسابي (2.5048) (2.3714) وانحراف معياري (0.7465) (0.80972) على الترتيب، أما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ المسؤولية قدر بـ (2.2964) (0.64281) على الترتيب باتجاه محايد على تطبيق المبدأ.
- **مبدأ العدالة:** اتجهت كل اراء العينة نحو اتجاه محايد كما أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بمبدأ العدالة قُدر بـ (1.9079) (0.80071) على الترتيب، أما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثانية فهو (2,1220) و (0.55079) على الترتيب، بحيث اتجاه الإجابات خلص نحو محايد.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثالثة: يبين الجدول رقم (08) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول مدى جودة التعليم العالي في جامعة أحمد دراية أدرار.

الجدول رقم (08) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثالثة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
أنا راض عن سياسة قبول وانتقاء الطلبة داخل الجامعة	2,066	,90471	محايد
هناك تخطيط فعال للبرامج الأكاديمية بالجامعة	1,981	,79449	محايد
تسعى الإدارة إلى تحقيق التطوير المستمر للكادر التدريسي في الجامعة	2,247	,81588	محايد
هناك تفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع	2,023	,85527	محايد
عدد الساعات المخصصة لإتمام البرامج الأكاديمية في الجامعة يُعد كافياً	2,009	,88036	محايد
الخدمات التي تقدمها المكتبة الجامعية متنوعة ومفيدة	2,123	,90923	محايد
أنا راض عن المستوى الأكاديمي للجامعة	1,657	,82808	غير موافق
توفر الجامعة نظام متابعة للبرامج التعليمية والمناهج الدراسية يرصد جوانب القوة والضعف بها	1,942	,83956	محايد
تعقد الجامعة برامج تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية تسهم في تطوير أدائهم الأكاديمي	2,104	,73105	محايد
مشاركة عضو هيئة التدريس في الجمعيات المهنية والعلمية ذات الاختصاص تسهم في رفع المستوى الأكاديمي	2,433	,73062	موافق
تخطط الجامعة لتحقيق مواءمة بين تدفق الخريجين وحاجات سوق العمل والمجتمع	1,933	,84453	محايد
يُحتم التقدم الذي يشهده المجتمع على الجامعة أن تُدخل الحوكمة في الجامعات ونظام الجودة الشاملة في التعليم العالي حتى تواكب هذا التقدم	2,481	,73343	موافق
يجب أن يتمتع خريجي الجامعة بمبدأ الكفاءة(المهنية والأكاديمية والثقافية) حتى يتمكنوا من ممارسة عملهم	2,876	,40794	موافق
تطبيق منهج الجودة الشاملة في التعليم العالي يسهم في الحصول على نوعية أفضل من الخريجين	2,866	,41656	موافق
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بالفرضية الثالثة.	2,196	,45999	محايد

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

يتضح من خلال الجدول رقم (08) اتفاق العينة باتجاه موافق بأن "مشاركة عضو هيئة التدريس في الجمعيات المهنية والعلمية ذات الاختصاص تُسهم في رفع المستوى الأكاديمي" و" يُحتم التقدم الذي يشهده المجتمع على الجامعة أن تُدخل الحوكمة في الجامعات ونظام الجودة الشاملة في التعليم العالي حتى تواكب هذا التقدم" بمتوسط حسابي (2,4333) (2,4810) وانحراف معياري (0.7306) (0.73343) على الترتيب، وأيضا بأنه "يجب أن يتمتع

خريجي الجامعة بمبدأ الكفاءة(المهنية والأكاديمية والثقافية) حتى يتمكنوا من ممارسة عملهم" و" تطبيق منهج الجودة الشاملة في التعليم العالي يُسهم في الحصول على نوعية أفضل من الخريجين" بمتوسط حسابي (2,8762) (2,8667) وانحراف معياري (0.40794) (0.41656) على الترتيب، كما اتجهت اراء المستقصين بغير الموافقة على رضاهم لمستوى الأكاديمي للجامعة، كما اتجهت الآراء لباقي الأسئلة بالمحايد.

أما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثالثة فهو (2,1963) و (0.4599) على الترتيب، بحيث اتجاه الإجابات خلص نحو محايد.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة: بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة يتم اختبار فرضياتها، وعليه تم إجراء اختبار t-test وذلك لمقارنة المتوسط الحسابي عليه لفقرات الفرضية مع الوسط الحسابي لأداة الدراسة.

الجدول رقم (09) نتائج اختبار t-test للفرضيات

فئة الدراسة	المتوسط الحسابي	قيمة t المحسوبة	قيمة t المعنوية (الإحتمال) Sig. (bilatéral)	القرار الإحصائي
" طلبة، أساتذة، إداريين وأساتذة أدريين بجامعة أدرار"	2.12381	53.032	0,000	**رفض العدمية**
	2.12196	55.829	0,000	**رفض العدمية**
	2.19626	69.190	0,000	**رفض العدمية**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS.V23.

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (09) أن قيمة t المحسوبة بلغت t=53.032، كما أن القيمة المعنوية (الاحتمال) P.value= 0.000، وهي اصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن " هناك إدراك بمفهوم وأهمية حوكمة الجامعات كأساس لإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر" .
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (09) أن قيمة t المحسوبة بلغت t=55.829، كما أن القيمة المعنوية (الاحتمال) P.value= 0.00، وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن:" تُطبق جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر مفهوم حوكمة الجامعات".
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (09) أن قيمة t المحسوبة بلغت t=69.190، كما أن القيمة المعنوية (الاحتمال) P.value= 0.000، وهي اصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن " تمتاز جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر بالجودة في التعليم العالي".

الخاتمة:

بعد محاولة الإجابة على الإشكالية وهذا من خلال تقسيم الدراسة إلى إطار نظري وأخر تطبيقي أصبح من الواضح أن تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسة التعليمية يُعد ضرورة حتمية كنظام وقائي من تنامي الفساد داخل الجامعات وكونه يعمل على تحقيق المصداقية، كما انه يُنظم العلاقات الداخلية بين الطلبة والأساتذة والإداريين ويسعى للإدارة الرشيدة والفعالة للجامعة، فالجودة الشاملة للتعليم العالي ليست باستغناء عن تطبيق الحوكمة كضرورة وحل للرفع من مستوى المنتج الجامعي (الطالب)، بما يتناسب مع متطلبات المجتمع، في الأخير خلصت هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

- ضرورة تطبيق الحوكمة للوصول لإدارة رشيدة وفعالة داخل الجامعات؛
- يعتبر مفهوم حوكمة الجامعات مدخل مساعد للوصول للجودة الجاملة في التعليم العالي؛
- هناك إدراك بمفهوم وأهمية حوكمة الجامعات كأساس لإدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- تُطبق جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر مفهوم حوكمة الجامعات وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- تمتاز جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر بالجودة الشاملة في التعليم العالي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

- يمكن من خلال هاته الدراسة أن تستفيد جامعة أحمد دراية من هاته النتائج والرجوع إلى نقاط الضعف ومعرفة أسبابها وتصويبها، لذا عليها الحرص على تطبيق مفهوم الحوكمة باعتبارها مدخل مساعد للوصول لجودة التعليم العالي، وأيضا التركيز على تجسيد كل المبادئ التي أظهرت نتائج أراء عينة الدراسة أنهم يوافقون لكن بحذر أي بإتجاه محايد بتطبيق هذه المبادئ؛
- يقترح الباحثان إعادة إجراء دراسات أخرى لتطبيق الحوكمة داخل الجامعات للوصول إلى جودة التعليم العالي وهذا باستخدام طرق أخرى أو استبانة تكون اشمل ومتخصصة وهذا لكون هذا العمل الحالي يعد محاولة فقط للربط بين مفهوم الحوكمة وجودة التعليم العالي قد تشملها بعض النقائص والقصور.

المراجع المستعملة:

- طارق عبد العال (2007)، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية.
- ابن منظور (1981)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- دودين أحمد يوسف (2014)، إدارة الجودة الشاملة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى.
- استبانة تقييم جودة الخدمات التعليمية في كلية المجتمع-جامعة المجمعة موجودة على الموقع التالي: https://www.mu.edu.sa/ar تاريخ التصفح 2017/06/01 على الساعة 13:20.
- الجوزي جميلة (2008)، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، الملتقى العلمي الأول حول الحوكمة والإصلاح الاقتصادي، دمشق، أيام 15 و2008/10/16.
- حلاوة ، نداء دار طه (2013)، واقع الحوكمة في جامعة القدس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02.
- صديقي خضرة (2012)، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و15 فيفري 2012.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- علالي إيمان (2015)، الإتجاهات الحديثة للحوكمة في قطاع التعليم العالي بالجزائر دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة مولاي الطاهر سعيدة، مذكرة ماستر علوم اقتصادية (غير منشورة) تخصص: حكامة منظمات، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.
- فريق عمل للحكم الراشد بالجزائر (GOAL08) (2008)، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، متاح على الرابط: http://www.ecgi.org/codes/documents/code_algeria_2009_ar.pdf تاريخ التصفح 2017/05/06 الساعة 14:00.
- مجدي عبد الوهاب قاسم وآخرون (2010)، جودة التعليم في ضوء تقييم القيمة المضافة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الخضيري محسن أحمد (2005)، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- محمد مصطفى سليمان (2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية.

- العريني منال بنت عبد العزيز بن علي (2014)، واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء هيئتين الادراية والأكاديمية العاملين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلة الدولية المتخصصة، المجلد 3، العدد 12.
- العبادي هاشم فوزي دباس وآخرون (2009)، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- يعقوب عادل ناصر الدين (2017)، إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، المقال متاح على الرابط التالي: http://www.yacoubnasereddin.com/site_media/media_downloads/10.pdf، تاريخ التصفح: 2017/05/10 الساعة 15:25.
- الطائي يوسف حجيم وآخرون (2009)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- International finance corporate (IFC) (2005), corporate governance: why corporate governance.
- Jounot Alain et Lallement Christaine (2003), Développement durable vers une nouvelle gouvernance des entreprises, Afnor, France.